المجلس التنفيذي
الدورة السادسة والأربعون بعد المائة
روما، 9-10 ديسمبر/كانون الاول 2025

محضر الاجتماع التاسع والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

الوثيقة: EB 2025/146/R.28
بند جدول الأعمال: 11(ب)
التاريخ: 9 ديسمبر/كانون الأول 2025
التوزيع: عام
اللغة الأصلية: الإنكليزية
للعلم

الأسئلة التقنية:

Allegra Saitto
المديرة والمراقبة المالية
شعبة المراقب المالي
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

كلوديا تن هاف
سكرتيرة الصندوق
مكتب سكرتير الصندوق
البريد الإلكتروني: c.tenhave@ifad.org

محضر الاجتماع التاسع والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

1- ترد في هذا المحضر مداولات الاجتماع التاسع والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات، الذي انعقد في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2025 بطريقة مختلطة. وقد وافقت اللجنة على المحضر وأُطلِع المجلس التنفيذي عليه للعلم.

2- وحضر الاجتماع أعضاء اللجنة الممثلون للجزائر والبرازيل والصين وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ومراقبون يمثلون كندا وسويسرا. وحضر الاجتماع أيضا كل من نائبة رئيس الصندوق؛ ومديرة الشؤون القانونية والحوكمة؛ ونائبة الرئيس المساعدة وكبيرة الموظفين الماليين، دائرة العمليات المالية؛ والمدير وكبير موظفي إدارة المخاطر، مكتب إدارة المخاطر المؤسسية؛ ونائب الرئيس المساعد، دائرة العمليات القطرية؛ والمديرة والمراقبة المالية، شعبة المراقب المالي؛ ومديرة مكتب المراجعة والإشراف؛ ومدير شعبة التخطيط وتطوير المنظمة والميزانية؛ ومديرة وأمينة الخزانة، شعبة خدمات الخزانة؛ ومديرة شعبة التوريد والإدارة المالية؛ ومدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ وسكرتيرة الصندوق، مكتب سكرتير الصندوق؛ ورئيسة مكتب الشؤون الأخلاقية وعدد من موظفي الصندوق الآخرين.

البند 2 من جدول الأعمال – اعتماد جدول الأعمال (AC 2025/179/R.1) - للموافقة

3- اعتُمِد جدول الأعمال من دون أي تغييرات.

البند 3 من جدول الأعمال – مكتب المراجعة والإشراف

(أ) تحديث بشأن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد - للعلم

4- شكر الأعضاء مكتب المراجعة والإشراف على التحديث المفصل بشأن اتجاهات القضايا وإحصاءاتها، والتحقيقات الرئيسية والإجراءات المتخذة حتى 31 أكتوبر/تشرين الأول 2025. وأثيرت بعض الاستفسارات بشأن الجداول الزمنية للتحقيقات والأهداف والمؤشرات المطبقة على القضايا الداخلية مقارنة بالقضايا الخارجية. وأعرب الأعضاء أيضا عن اهتمامهم بالحصول على معلومات عن أنواع القضايا الداخلية التي يجري التعامل معها من أجل بلورة فهم أفضل لمواطن الضعف التنظيمية المحتملة والأنماط التي تجسدت فيها المخاطر في شكل مسائل، مع الاحترام الكامل للحاجة إلى السرية.

5- ورحب الأعضاء بالنهج الاستباقي المتبع في تنفيذ التدابير الوقائية في البلدان ذات المخاطر العالية، وطلبوا مزيدا من التفاصيل بشأن هذه التدابير، وبشأن كيفية اختيار البلدان أو الحالات، والطريقة التي سيطبَّق بها إطار قائم على المخاطر بمستويات متدرجة من الصرامة.

6- وشكر مكتب المراجعة والإشراف الأعضاء على تعليقاتهم الإيجابية. وردا على الاستفسارات، أوضح مكتب المراجعة والإشراف أن الصندوق يطبق مؤشرات أداء رئيسية واضحة للتحقيقات: ستة أشهر للقضايا ذات الأولوية العالية واثنا عشر شهرا للقضايا العادية. وعوملت القضايا الخارجية ذات الأهمية الكبيرة على أنها ذات أولوية عالية، على الرغم من أن قضايا الفساد المعقدة يمكن أن تتجاوز ستة أشهر نظرا إلى العمل التحقيقي الأكثر تعقيدا المطلوب. أما القضايا الداخلية، فتفي عموما بالهدف المحدد بستة أشهر، ولا سيّما قضايا التحرش الجنسي، على الرغم من احتمال حدوث تأخيرات عندما يتطلب الأمر اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك منح الموظفين الوقت الكافي للرد على طلب مكتب المراجعة والإشراف، وفي بعض الحالات انتظار أن يصبحوا قادرين صحيا على لتعاون مع التحقيقات. وفي حين أن تبادل المعلومات بشأن دراسات القضايا الداخلية قد يستلزم عقد جلسة مغلقة لضمان السرية والمراعاة الواجبة للمخاطر والآثار القانونية، أكد مكتب المراجعة والإشراف استعداده للقيام بذلك متى توفرت الشروط المناسبة.

7- وفيما يتعلق بالتدابير الوقائية، أوضح مكتب المراجعة والإشراف التعاون الجاري مع شركاء مثل البنك الدولي والصندوق الأخضر للمناخ لإجراء دورات توعية مشتركة وعمليات تفتيش غير معلنة وأنشطة لبناء القدرات في المناطق ذات المخاطر العالية. ويسعى مكتب المراجعة والإشراف أيضا إلى إبرام مذكرات تفاهم مع هيئات الرقابة الوطنية التي أبدت اهتماما كبيرا بالتعاون. ولا تزال هذه المبادرات قيد التفعيل، وستقدم تحديثات إلى اللجنة بشأن تقدمها. كما سُلّط الضوء على أن الصندوق يجري مقارنة معيارية لمؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة به مع مؤشرات وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى وأنه يحقق أداء جيدا. وأضاف مكتب المراجعة والإشراف أنه يشارك في الجهود الأوسع للمشاركة في مبادرات بناء القدرات وإدخال تحقيقات استباقية، وفقا للاتجاهات السائدة في منظومة الأمم المتحدة.

8- ورحب الأعضاء عموما بردود مكتب المراجعة والإشراف، التي عبرت عن تركيز مشترك على تحقيق التوازن بين الشفافية التشغيلية، والإشراف الواعي بالمخاطر، والسرية، مع تعزيز التدابير الوقائية وتدابير التحقيقات في جميع عمليات الصندوق.

الحصيلة والمتابعة. أُحيط علما بالتحديث.

(ب) خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2026 (AC 2025/179/R.2) - للاستعراض

9- أشاد الأعضاء بمكتب المراجعة والإشراف على الوثيقة الشاملة وخطة العمل المحكمة، مشيرين إلى أساسها التحليلي القوي ومواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق.

10- وطُرحت أسئلة بشأن ما إذا كانت الموارد والقدرات كافية لتنفيذ الخطة الطموحة، وما إذا كان مستوى التوظيف والتنفيذ المخطط لهما مماثلا لما هو معمول به في المنظمات النظيرة. واستفسر الأعضاء أيضا عما إذا كانت التقييمات الذاتية الجديدة للمخاطر والرقابة قد أُخذت في الاعتبار عند تصميم خطة العمل، وطلبوا تحديثات بشأن التقدم المحرز فيها. وأعربوا أيضا عن اهتمامهم بعمليات المراجعة المقبلة للأمن السيبراني، وإدارة الاستشاريين، والعمليات غير السيادية، ومشاركة القطاع الخاص واستمرارية الأعمال. وطُلبت أيضا تفاصيل أخرى عن العمل في مجال بناء القدرات مع المؤسسات الوطنية، بالنظر إلى محدودية الموارد في مجال التحقيقات.

11- وسلط أحد الأعضاء الضوء على إمكانية نشوء مخاطر نتيجة الانتقال من عقود موظفي المراجعة المبتدئين إلى نموذج التعاقد المشترك/الاستعانة بمصادر خارجية، وأعرب عن القلق إزاء الاحتفاظ بالمعرفة المؤسسية، والتنسيق، والفعالية من حيث التكلفة.

12- وطلب الأعضاء أيضا توضيحا بشأن الفرق بين الاستعراض المؤسسي المقبل لإطار السياسات والإجراءات في الصندوق واستعراض مكتب المراجعة والإشراف المقرر للموضوع نفسه، وسألوا عن كيفية تنسيق النطاقات والأهداف والحوكمة والجداول الزمنية لتجنب الازدواجية. وأوصوا أيضا بتحسين خطة الاستجابة للثغرات في الموارد من خلال تحديد المحفزات والعمليات والأطر الزمنية. وأقر الأعضاء بمقترح الميزانية المنضبط، بما في ذلك الزيادة الحقيقية السلبية، وشددوا على أهمية تحديد الأولويات.

13- وشكر مكتب المراجعة والإشراف الأعضاء على دعمهم، وشدد على أهمية التعاون بين الشُّعَب، بما في ذلك مكتب المراجعة والإشراف، ومكتب التقييم المستقل في الصندوق، ووظائف الخط الثاني مثل إدارة المخاطر المؤسسية والخدمات القانونية، لضمان التنسيق وتجنب الازدواجية والثغرات في توفير الضمانات.

14- وفيما يتعلق بالموظفين والموارد، تتوقع خطة المراجعة لعام 2026 أن يقوم خمسة موظفي مراجعة أساسيين بإجراء 15 عملية مراجعة، مما يشكّل مقارنة إيجابية مع المنظمات النظيرة. واتسم كثير من عمليات المراجعة بالتعقيد، ما تطلب تحليلا مفصلا للمخاطر وتحديدا دقيقا للنطاق. وستعتمد جداول متابعة الوقت لرصد الجهود

المبذولة وتحسين الكفاءة. وفيما يتعلق بأنشطة التحقيق، سيضمن استخدام هذه الجداول التخصيص المناسب للموارد بين أعمال التحقيقات الأساسية (نحو 80 في المائة من وقت الموظفين) والأنشطة الوقائية أو أنشطة بناء القدرات (نحو 20 في المائة). وكان الغرض من التعاقد المشترك والاستعانة بمصادر خارجية هو استكمال الخبرة الداخلية عند الحاجة ولا يزال تحديد النطاق قيد الاستعراض.

15- وأكد مكتب المراجعة والإشراف أن الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال لا يزالان من المجالات ذات الأولوية العالية، وأن استعراض مكتب المراجعة والإشراف لإطار السياسات/الإجراءات في الصندوق سيركز تحديدا على تفويض الصلاحيات ومدى ملاءمته لمنظمة لامركزية، بما يكمل عمليات الاستعراض المؤسسية الأوسع.

الحصيلة والمتابعة. اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرِضت، وأيّدَت اللجنة تقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة لإقرارها من خلال إجراء التجميع.

البند 4 من جدول الأعمال – التوريد والإدارة المالية للمشروعات: تقرير مرحلي سنوي يشمل استعراض الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي والمراجعة الخارجية للحسابات في المشروعات الممولة من الصندوق (AC-2025/179/R.3) - للاستعراض

16- رحبت اللجنة بالتقرير السنوي الأول لشعبة التوريد والإدارة المالية الجديدة، ولا سيّما التقدم المحرز في التكامل بين الوظيفتين. وطلب الأعضاء إبراز النقاط الرئيسية، وطلبوا توضيحا بشأن كيفية مواءمة ملامح مخاطر المشروعات مع الإقبال على المخاطر لدى الصندوق. وأوضحت الإدارة أن المخاطر الكامنة قد زادت بسبب عمل الصندوق في سياقات عالية المخاطر من دون وجود تدابير تخفيف مخاطر راسخة تماما. وانخفضت المخاطر المتبقية قليلا في مجال الإدارة المالية وزادت في مجال توريد. وظلت مخاطر الإدارة المالية أعلى من العتبة المحددة بنسبة 20 في المائة، في حين تحسنت بدرجة كبيرة مخاطر التوريد. ونُفّذت خطط عمل خاصة بالمشروعات بالتنسيق مع مكتب إدارة المخاطر المؤسسية.

17- وأعرب الأعضاء أيضا عن قلقهم إزاء آراء مراجعة الحسابات المشفوعة بتحفظات، والبالغ عددها أحد عشر رأيا، والمسائل المتكررة مثل ضعف الضوابط الداخلية وعدم كفاية نظم التوريد. وأوضحت الإدارة أنه، على الرغم من أن المشروعات نفسها لا تتلقى رأيا مشفوعا بتحفظات كل عام، فإن التحديات لا تزال قائمة في البلدان ذات القدرة المؤسسية المحدودة، في حين لوحظت تحسينات في بلدان أخرى. ويجري تنفيذ بناء القدرات، وتعزيز سجلات المخاطر، وإدماج الدروس المستفادة – مثل التوصية بالمساعدة التقنية الدولية وتصميم مشروعات أبسط – لمعالجة هذه المسائل.

18- وشجع الأعضاء على المواءمة بين نتائج الإشراف ونتائج المراجعة الداخلية. وأكدت الإدارة تعزيز التعاون مع مكتب المراجعة والإشراف، وهو ما ستدعمه التحسينات المرتقبة في تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك تحديد المخاطر باستخدام الذكاء الاصطناعي وإجراء عمليات استعراض مسبقة ولاحقة أكثر دقة.

19- وأفادت الإدارة بأن عملية إعادة المعايرة كانت ناجحة، وأن الخطوات التالية ستركز على تحسين الهيكل التنظيمي، ومعالجة الثغرات في موارد التوريد، وتحديد المجالات التي يكون فيها التكامل مناسبا. وأسفر التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر عن زيادة في عدد المخاطر المحددة من 3 إلى 26، مع وجود مخاطر كبيرة مرتبطة بالإشراف على الأموال التكميلية وموظفي التوريد. وستعزز حلقات العمل المشتركة بشأن بناء القدرات التي تديرها شعبة التوريد والإدارة المالية ووحدات إدارة المشروعات، إلى جانب المرحلة التالية من برنامج بناء القدرات لأغراض التوريد في حافظة مشروعات الصندوق، الضوابط الداخلية والتنفيذ.

الحصيلة والمتابعة: اعتبر أن الوثيقة قد استُعرضت وجرى تأييد تقديمها إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي.

البند 5 من جدول الأعمال - إدارة المخاطر المؤسسية

(أ) تقرير كفاية رأس المال – يونيو/حزيران 2025 (AC 2025/179/R.4) - للاستعراض

20- رحب الأعضاء بالتقرير وأشاروا إلى أنه، على الرغم من فائدة تقييم كفاية رأس المال في مرحلة زمنية معينة، فإن التقرير كان يمكن أن يستفيد من توقعات مستقبلية لنسب كفاية رأس المال خلال الأفق الزمني للتخطيط في الصندوق (على سبيل المثال، 3 و5 و10 سنوات). ومن شأن هذه التوقعات أن تساعد على طمأنة اللجنة بأن من غير المتوقع تجاوز أي من الحدود أو النسب الرئيسية. واقترح الأعضاء أيضا أن يتضمن التقرير تقييم الصندوق لأدائه مقارنة بمقاييس وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية مثل مؤشرات الرسملة التي وضعتها وكالة Fitch، لأن هذه المؤشرات تؤثر على التصنيف الائتماني الخارجي للصندوق وينبغي رصدها جنبا إلى جنب مع المقاييس الداخلية.

21- وردت الإدارة بأن التنقيحات المقترح إدخالها على سياسة كفاية رأس المال تهدف إلى تلبية طلب الأعضاء الحصول على رؤية استشرافية لوضع الصندوق من حيث رأس المال. ورغم صعوبة وضع توقعات طويلة الأجل في ظل الإطار الحالي نظرا لعدم اليقين بشأن عمليات تجديد الموارد واستخدام رأس المال في المستقبل، وافقت الإدارة على أهمية إجراء تحليل استشرافي. وكجزء من تنقيح السياسة، اقتُرح استحداث "مناطق إدارية" توفر توقعات لمدة 10 سنوات في ظل افتراضات مختلفة وتكون بمثابة نظام إنذار مبكر بأي تجاوزات محتملة لمؤشرات رأس المال الرئيسية الداخلية والخارجية (لوكالات التصنيف الائتماني). وستتيح هذه المناطق وقتا كافيا لتصميم وتنفيذ تدابير تصحيحية في حالة ظهور مخاطر.

22- وردا على سؤال بشأن احتمال فقدان الصندوق وضعه كدائن مفضل، الأمر الذي حُدّد باعتباره الخطر الأكبر في إطار عمليات اختبار القدرة على تحمل الضغوط، أوضحت الإدارة أن الدافع الرئيسي لفقدان هذا الوضع سيكون وجود دليل واضح على أن المقترض يعطي الأولوية للسداد لدائنين آخرين قبل الصندوق. ولهذا السبب، يرصد الصندوق عن كثب سلوك المدينين خلال فترات المديونية الحرجة لضمان الالتزام بقواعد السداد.

23- وأكدت الإدارة أنه منذ نشر التقرير، ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى نحو 4 في المائة، مع استهلاك إضافي لرأس المال يقارب 32 مليون دولار أمريكي. وكان ذلك نتيجة لتخلّف أحد البلدان عن السداد ودخوله في فئة الخسائر الائتمانية المتوقعة من المرحلة الثالثة. وكان البلد المعني متأخرا في السداد لعدة مصارف إنمائية متعددة الأطراف، بما في ذلك بنك التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية، ولم يكن يعطي الأولوية لأي مؤسسة على الصندوق. وكان من المتوقع أن تؤدي المناقشات الجارية مع السلطات المختصة إلى سداد القروض، وكانت الإدارة متفائلة بإيجاد حل إيجابي في وقت مبكر.

الحصيلة والمتابعة: اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت وهي تُقدم إلى المجلس التنفيذي لاستعراضها عبر الإنترنت.

(ب) تحديث بشأن تفعيل إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق (AC 2025/179/R.5) – للاستعراض

24- قدمت الإدارة تحديثا بشأن تنفيذ وتفعيل إطار إدارة الأصول والخصوم. وأُبلغت اللجنة بأن الهدف من هذا الإطار هو ضمان التوافق المناسب بين الأصول والخصوم من حيث أسعار الفائدة والعملات وآجال الاستحقاق، مع الحفاظ على سيولة كافية والتحوط من أي أوجه عدم تطابق متبقية.

25- وأفادت الإدارة أن ممارسات إدارة الأصول والخصوم استمرت في التطور استجابة لتنويع قاعدة التمويل في الصندوق وزيادة التمويل بالديون، ما يدعم كلا من السلامة المالية وتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال، بما يتماشى مع الإصلاح الجاري لمجموعة العشرين. وشددت الإدارة على أهمية وظيفة الامتثال لمكتب إدارة

المخاطر المؤسسية التي تكملها لجنة إدارة المخاطر المالية، واللتين توفران معا إشرافا شاملا على تنفيذ إدارة الأصول والخصوم، وتكملان دور الخزانة مع الحفاظ على رصد مستقل للمخاطر.

26- وجرت الإشارة إلى أن وضع السيولة في الصندوق قوي، إذ يتجاوز بكثير الحد الأدنى للمتطلبات المنصوص عليه في السياسة، وقد حظي بتقدير إيجابي من جانب وكالات التصنيف الائتماني. ومع ذلك، سلطت الإدارة الضوء على عدة مجالات تتطلب رصدا مستمرا، بما في ذلك استخدام السيولة المتاحة لتغطية الديون المستحقة، وإدارة الأرصدة الكبيرة غير المصروفة، وتركيز عمليات السداد بدفعة واحدة على السندات الصادرة، وعدم تطابق آجال الاستحقاق بسبب عن طبيعة أدوات الدين الأقصر أجلا وطبيعة حافظة القروض الأطول أجلا في الصندوق. وقد حللت شعبة خدمات الخزانة أوجه عدم التطابق وفجوات آجال الاستحقاق المحتملة هذه على النحو الواجب وأُبلغ عنها في التقرير بشأن إدارة الأصول والخصوم لعام 2023.

27- وسلطت الإدارة الضوء على أن تنويع مصادر التمويل في الصندوق يعتبر نقطة قوة من وجهة نظر وكالات التصنيف الائتماني.

28- وأشارت الإدارة أيضا إلى أن مخاطر أسعار الفائدة محدودة بسبب قصر مدة حافظة الاستثمارات، وأسعار الخصم المتحفظة المطبقة على الحافظة التيسيرية التي تعوض بالفعل عن التحركات السلبية المحتملة في أسعار الفائدة، والاستقرار العام في بيئة أسعار الفائدة. وجرت الإشارة إلى أن مخاطر العملات تدار بطريقة جيدة، مدعومة بأصول مقومة بحقوق السحب الخاصة ورأس المال الوقائي البالغ 108 مليون دولار أمريكي، مع تخفيف المخاطر المتبقية من خلال مبادلات العملات أو أسعار الفائدة.

29- وأبلغت الإدارة الأعضاء بأن التعديلات المُقترح إدخالها على إطار الاقتراض المتكامل (وفقا للبند 6(ج) من جدول الأعمال) ستعالج التحديات المذكورة.

30- ورحب أعضاء اللجنة بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار إدارة الأصول والخصوم وأقروا بالتطور المتزايد لممارسات إدارة المخاطر. وطرح الأعضاء أسئلة بشأن إدارة فجوات التوافق بين آجال استحقاق القروض والديون القصيرة الأجل، والنهج المتبع في عمليات السداد بدفعة واحدة المستحقة في المستقبل. وعلق أعضاء اللجنة على تركيز الأطراف المقابلة في معاملات المشتقات وطلبوا توضيحا بشأن طريقة إدارة مخاطر أسعار الفائدة على مستوى الحافظة.

31- وأوضحت الإدارة أن من المتوقع أن تبدأ عمليات السداد بدفعة واحدة للإصدارات الخاصة في عام 2029 وأن آجال استحقاق التمويل توزع عن قصد لتجنب تراكم استحقاق السندات في السنة نفسها. وستُمدَّد آلية التمويل المسبق الحالية لإدارة مخاطر إعادة التمويل. وأكدت الإدارة من جديد أن المهمة الوحيدة لحافظة الاستثمارات هي الحفاظ على رأس المال والسيولة والعوائد، وأن هذا يتطلب أن تكون الاستثمارات ذات مخاطر سوقية ضئيلة للغاية من خلال التركيز على الاستثمارات القصيرة الأجل. وأكدت الإدارة أيضا أن ضمان المشتقات المالية من شأنه أن يدعم تنويع الأطراف المقابلة وأن يقلل من تركّز التعرض للمخاطر.

الحصيلة والمتابعة: اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت وهي تُقدم إلى المجلس التنفيذي لاستعراضها عبر الإنترنت.

(ج) تحديث بشأن تفعيل إطار إدارة المخاطر المؤسسية – للعلم

32- قدمت الإدارة تحديثا عن التنفيذ الجاري لإطار إدارة المخاطر المؤسسية، مشددة على طبيعته المستمرة والمتطورة.

33- وأُبلغت اللجنة بالتقدم المحرز في تعزيز حوكمة المخاطر، بما في ذلك الإنشاء الكامل والاستخدام الفعال للجان المخاطر الداخلية. ولوحظ أيضا أنه جرى دعم العمليات غير السيادية الناشئة من خلال وضع أدوات تقييم مخاطر الائتمان. ويجري تنفيذ التقييمات الذاتية لمراقبة المخاطر على مراحل في جميع الدوائر.

34- وأُبلغت اللجنة أيضا بالمبادرات المرتقبة، مثل تحديد نموذج مرجعي مناسب لنضج المخاطر ووضع عملية موحدة للموافقة على المنتجات الجديدة لضمان مواءمتها مع قدرة الصندوق على تحمل المخاطر. ولوحظ أن العمل مع وكالات التصنيف الائتماني والمساهمة في أطر السياسات، مثل سياسة كفاية رأس المال، من المجالات التي تواصل الإدارة التركيز عليها.

35- وبالإضافة إلى ذلك، سلطت الإدارة الضوء على جهود تعزيز إدارة المخاطر القائمة على الأدلة، بما في ذلك تحليل الأسباب الجذرية لخرق حدود الإقبال على المخاطر، وإدماج اعتبارات المخاطر المناخية والجيوسياسية، ووضع إطار متسق لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

36- ورحب الأعضاء بالتحديث وأشادوا بزيادة استخدام الأدوات المنظمة مثل التقييمات الذاتية لمراقبة المخاطر. وشدد الأعضاء على أهمية ترسيخ ثقافة قوية لإدارة المخاطر في المنظمة وطلبوا مواصلة الإبلاغ عن مشاركة الموظفين ووعيهم بالمخاطر.

الحصيلة والمتابعة: أحاطت اللجنة علما بالتحديث المتعلق بتنفيذ إطار إدارة المخاطر المؤسسية، وأقرت بأهميته للتكيف مع المخاطر المتغيرة.

(د) لوحة المخاطر المؤسسية ـ للعلم

37- عرضت الإدارة لوحة المخاطر المؤسسية، التي تتضمن معلومات عن ملامح المخاطر في الصندوق حتى الفصل الثالث من عام 2025 مقارنة بمؤشرات المخاطر الرئيسية. وسلّطت الإدارة الضوء على أن عتبات الإقبال على المخاطر قد تم تجاوزها في مجالات سوء السلوك، ومعدل الشواغر، والعمل خارج ساعات العمل، ومستوى التعهدات للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والتجاوزات في أداء الإدارة المالية للمشروعات ومستويات الصرف في المشروعات.

38- وقدمت الإدارة تفاصيل عن العوامل الكامنة وراء التجاوزات الرئيسية. ولوحظ على وجه الخصوص أن أداء المشروعات مرتبط بالعمل في السياقات الهشة، وأن الموافقات على المشروعات قد زادت مؤخرا مقارنة بعمليات الصرف. وأشير إلى التدابير التصحيحية، مع التركيز على تعزيز قدرة التنفيذ والإشراف وتخصيص الموارد.

39- ورحب أعضاء اللجنة بتحسين وضوح لوحة المعلومات وهيكلها وعرض المعلومات فيها، مشيرين إلى أنها عززت الفهم وإمكانية استخدامها في اتخاذ القرارات. وأشار الأعضاء أيضا إلى أنه من بين مؤشرات المخاطر الاستراتيجية الرئيسية، سُجلت باستمرار مستويات منخفضة من التعهدات مقارنة بالمستويات المستهدفة لتجديد الموارد، ما يشير إلى إمكانية النظر في إقامة توازن مناسب بين الواقعية والطموح عند تحديد المستويات المستهدفة لتجديد الموارد.

40- وأكدت الإدارة أن التجاوزات المستمرة يجب أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية، وأشارت إلى أهمية الحفاظ على أهداف طموحة وأخذ المساهمات المتعهد بها على ظاهرها.

الحصيلة والمتابعة: رحبت اللجنة بتحسين لوحة المعلومات والعرض الشفاف لمعلومات المخاطر.

البند 6 من جدول الأعمال – مبادرة تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال في الصندوق [للاستعراض]

(أ) وثيقة تمهيدية بشأن تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال (AC 2025/179/R.6)

41- أقرت الإدارة بأن الصندوق والدول الأعضاء استفادوا استفادة واسعة من الحوار المتواصل والمفتوح عبر الندوات والاجتماعات الثنائية خلال الثمانية عشر شهرا الماضية بشأن مسار العمل الخاص بتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال، ما مكن الإدارة من الاستماع إلى أسئلة الدول الأعضاء ومخاوفها وأولوياتها. وسلّطت الإدارة الضوء على أن تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال وفّر استراتيجية مالية واضحة وازنت بين تحقيق

الحد الأقصى من الأثر الإنمائي وضمان الاستدامة في الأجل الطويل. وأكدت الإدارة أن هذه الاستراتيجية وفرت أدوات لتحديد برامج القروض والمنح من دورة إلى أخرى، ما يتيح للدول الأعضاء القدرة على اتخاذ قرارات معاكسة للدورة الاقتصادية في أوقات الضغوط الاقتصادية العالمية. وشكرت الإدارة الدول الأعضاء على الوقت والجهد اللذين كرستهما لمسار العمل الخاص بتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال منذ البداية.

42- وأعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم لجهود الصندوق في وضع مسألة تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال ورصده في الإطار الصحيح.

الحصيلة والمتابعة: استعرضت اللجنة الوثيقة التمهيدية.

(ب) سياسة كفاية رأس المال المنقحة (AC 2025/179/R.7)

43- رحب الأعضاء بسياسة كفاية رأس المال المنقحة، وأقروا بالعملية التعاونية مع الإدارة التي ساهمت في صياغة هذا الإصدار الأخير. وأيد الأعضاء إلغاء حد نسبة التمويل بالديون، مشيرين إلى أن هذا التحول من مقياس صارم قائم على زيادة التمويل بالديون إلى إطار أكثر استشرافا للمستقبل وقائم على المخاطر ومبني على مقاييس رأس المال القابل للتخصيص يوفر مرونة أكبر لعمليات الصندوق.

44- وسلط الأعضاء الضوء على أنه على الرغم من إلغاء هذا الحد، فإن نسبة رأس المال المتاح لا تزال كبيرة، حيث تتراوح بين 36 و37 في المائة، وشددوا على أنّ استخدام هذه النسبة يتطلب تقديرا دقيقا واتخاذ قرارات منضبطة. وأشاروا أيضا إلى أن التحديات التي تنطوي عليها السياسة، ولا سيّما منطقة الحفظ التي باتت محددة الآن بعتبة تبلغ صفرا في المائة فقط، ستتطلب من الإدارة والهيئات الرئاسية على حد سواء ممارسة السلطة التقديرية بدلا من الاعتماد على حدود رقمية ثابتة. ورحبوا بإطار الحوكمة الواضح، الذي يضطلع فيه المجلس التنفيذي ولجنة مراجعة الحسابات بدور فاعل في رصد نسب رأس المال والموافقة على الإجراءات التصحيحية عند الاقتضاء.

45- وأعرب الأعضاء أيضا عن تقديرهم للوثائق المفصلة، بما في ذلك الوثيقة التمهيدية والتنقيحات المبيَّنة، وشجعوا على مواصلة الإبلاغ المنتظم لتتبع تطورات رأس المال، ولا سيّما فيما يتعلق بالعمليات غير السيادية.

46- وردا على طلبات التوضيح، أوضحت الإدارة أن استحداث مناطق إدارية من شأنه أن يعزز فهم آثار القرارات السياساتية على رأس المال، ما يتيح فهما أوضح للمقايضات ويضمن ربط كل قرار بالاستخدام المتوقع لرأس المال. وفيما يتعلق بالعمليات غير السيادية، أكدت الإدارة من جديد أنه، على الرغم من عدم فرض حدود صارمة للتعرض للمخاطر، سيقيَّم كل مُقترح بعناية من حيث استيعابه رأس المال وقيمته الإجمالية.

47- وأقرت الإدارة بأن الإطار الجديد ينطوي على قدر من التعقيد، ولكنها رأت أنه أكثر فائدة، إذ ينتقل من حدود صارمة إلى نظام استشرافي يستند إلى المخاطر ويوازن بين مخاطر زيادة الرسملة ونقصها. وسيجري التحلي بالمرونة، بما في ذلك إمكانية زيادة التمويل بالديون، تدريجيا وبحذر، بما يتواءم مع المناقشات مع وكالات التصنيف. وأكدت الإدارة أن نسب الدين إلى حقوق المساهمين ستظل موضع رصد، وأنها ستُستخدم كمؤشرات لا كقيود صارمة، بما يسمح بالكشف المبكر عن المخاطر واتخاذ إجراءات تصحيحية استباقية.

الحصيلة والمتابعة: استعرضت اللجنة الوثيقة وأيدت تقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته القادمة للموافقة عليها.

(ج) إطار الاقتراض المتكامل المنقح (AC 2025/179/R.8)

48- عرضت الإدارة التنقيح المقترح إدخاله على إطار الاقتراض المتكامل في الصندوق، مُشيرة إلى أنّ الهدف هو مواءمته مع مبادرة تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال وتحسين إدارة السيولة. وعرضت الإدارة المقترح مشيرة إلى الركائز الأربع الرئيسية. وتتعلق الركيزة الأولى بالمُقرضين المؤهلين، وتقترح إدخال مُقدّمي السيولة القصيرة الأجل لتعزيز المرونة والاستجابة. وتتناول الركيزة الثانية أدوات الاقتراض وتقترح إدخال

أدوات لإدارة السيولة، مثل الأوراق التجارية، لزيادة المرونة المالية في إدارة السيولة. وتركز الركيزة الثالثة على استخدام الأموال المقترضة، بهدف تبسيط تخصيص هذه الأموال لدعم برامج الصندوق ومشروعاته بطريقة أشمل، مع إزالة المفاهيم المكرّرة المتعلقة بالاستدامة المالية. وتتناول الركيزة الرابعة حوكمة الاقتراض وتقترح إلغاء عتبة الاقتراض القصوى من أجل مواءمة الإطار مع الاستعراض الجاري لسياسة كفاية رأس المال. وأشارت الإدارة إلى أن التعديلات المقترحة تهدف إلى تحقيق إدارة أكثر كفاءة للسيولة، وضمان الاتساق مع سياسة كفاية رأس المال، وتعكس المناقشات التي أجريت مع الدول الأعضاء. وعُرضت التنقيحات باعتبارها تعزز الاتساق بين السياسات المالية في الصندوق وتدعم اعتماد أفضل الممارسات المتطورة.

49- ورحّب أعضاء اللجنة بالوثيقة وأشاروا إلى أنّ الحصول على نسخة تبيّن التنقيحات سيكون محل تقدير. وطُلبت أيضا توضيحات بشأن نطاق مقدمي السيولة القصيرة الأجل المحتملين وإلغاء بند الاستدامة المالية أو بند تمرير التكاليف الوارد في الإطار السابق. ولوحظ أن عدم وجود هذا البند قد يثير مخاوف بشأن احتمال حدوث دعم متبادل أو اقتراض بتكاليف تتجاوز عوائد استخدام الأموال، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار على نسب رأس المال. وجرى تأكيد أهمية الشفافية والإبلاغ، بما في ذلك من خلال الإبلاغ عن إدارة الأصول والخصوم، كوسيلة لرصد العلاقة بين تكاليف التمويل واستخدام الأموال.

50- وأوضحت الإدارة أن التغييرات المقترحة تعبر عن تحول نحو إطار أكثر استشرافا واستباقية، بما يتسق مع تطور سياسة كفاية رأس المال. وبالنظر إلى عدم إمكانية تتبع الأموال على أساس الدولار مقابل الدولار، ستُرصد الاستدامة المالية من خلال الحوكمة القوية، وتعزيز القدرات التحليلية، والإبلاغ عن صافي الدخل من الفائدة. وأشارت الإدارة إلى أنه يمكن توفير مزيد من التفاصيل لضمان الشفافية وإثبات أن تكلفة الديون يغطيها بالكامل دخل القروض. ولوحظ أن أي أثر سلبي سينعكس في توقعات رأس المال القابل للتخصيص، مما يسمح بتحديده واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية في وقت مبكر.

51- وفيما يتعلق بأدوات الاقتراض، أكدت الإدارة أن الأوراق التجارية هي أداة سيولة قصيرة الأجل ومنخفضة المخاطر تستخدمها في العادة الكيانات التي لديها فوائض نقدية مؤقتة. ويمكن أن يشمل المستثمرون المحتملون الكيانات المؤسسية والشركات، على أن يجري الإصدار من خلال مصارف وسيطة تبذل العناية الواجبة المناسبة بشأن المستثمرين. وتعهدت الإدارة بأن تقدم مزيدا من الإيضاحات عند الاقتضاء وبأن تتيح للمجلس التنفيذي نسخة تبيّن التغييرات من الوثيقة المنقحة.

52- وبعد تقديم مزيد من التوضيح، أقرت اللجنة بأن الإطار المنقح سيوفر هيكل اقتراض أكثر تنوعا ومرونة، ما يحسن الكفاءة في تلبية احتياجات السيولة القصيرة الأجل مع التركيز بدرجة أكبر على الشفافية والمؤشرات المالية الإجمالية، مثل صافي الدخل من الفائدة.

الحصيلة والمتابعة: اعتبرت اللجنة أن الوثيقة قد استُعرضت وأيدت تقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته القادمة للموافقة عليها.

البند 7 من جدول الأعمال – تقرير بشأن إدارة الأصول والخصوم - يونيو/حزيران 2025 (AC 2025/179/R.9) – للاستعراض

53- عرضت الإدارة التقرير بشأن إدارة الأصول والخصوم حتى 30 يونيو/حزيران 2025، وقدمت لمحة عامة شاملة عن المقاييس الرئيسية لإدارة الأصول والخصوم. وركز العرض على الحفاظ على التوازن بين الأصول والخصوم مع تقديم ضمانات للتخفيف من مخاطر السيولة وسعر الفائدة ومخاطر العملات. وسلطت الإدارة الضوء على أن تكوين قائمة الموازنة في الصندوق في نهاية يونيو/حزيران 2025 كان متسقا مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أي أن القروض شكلت نحو 75 في المائة من إجمالي الأصول، وشكلت القروض التيسيرية للغاية والفائقة التيسيرية الجزء الأكبر من حافظة القروض. وشكلت حافظة السيولة 18 في المائة

من إجمالي الأصول. وعلى جانب الخصوم، مولت حقوق المساهمين وقروض الشركاء الميسرة 74 في المائة من قائمة الموازنة، في حين شكلت القروض السيادية والإصدارات الخاصة 23 في المائة، وصُنفت البقية على أنها "خصوم أخرى".

54- وجرى الإبلاغ أن مقاييس مخاطر السيولة قوية وتقع ضمن الحدود التي تنص عليها السياسة. وبلغت نسبة الحد الأدنى لمتطلبات السيولة 163 في المائة، وهو ما يزيد بكثير عن الحد الأدنى البالغ 100 في المائة. وبلغت نسبة السيولة لفترة 12 شهرا المحسوبة وفقا لمعيار Standard & Poor's 1.97، ما يؤكد قدرة الصندوق على تلبية التدفقات النقدية المتوقعة من دون الحاجة إلى تمويل إضافي.

55- وتدل ملامح هيكل سداد الديون المستحقة على احتياجات إعادة تمويل مقبلة مرتبطة بتركيز آجال الاستحقاق بدفعة واحدة على الإصدارات الخاصة التي تبدأ في عام 2029. وأشارت الإدارة إلى أن ذلك سيتطلب تخطيطا دقيقا لإدارة مخاطر إعادة التمويل في الأجل المتوسط.

56- ووُصفت مخاطر أسعار الفائدة بأنها مدفوعة أساسا بحافظة القروض التيسيرية الطويلة الأجل ذات السعر الثابت التي يمولها الصندوق من حقوق المساهمين. واستمرت إدارة مخاطر العملات من خلال نهج استشرافي لمواءمة التدفقات النقدية. وتقوّم معظم القروض بحقوق السحب الخاصة، في حين تقوّم الالتزامات أساسا باليورو والدولار الأمريكي. وظلت الفجوات الإيجابية في العملات ضمن الحدود المقبولة، ولم يتجاوز أي تعرض منفرد للمخاطر العتبة المحددة في السياسة بنسبة 10 في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

57- وأقرت اللجنة بقوة مؤشرات السيولة المبلغ عنها، ولا سيّما نسبة الحد الأدنى لمتطلبات السيولة، وطلبت توضيحا بشأن ما إذا كان من المتوقع الحفاظ على هذا المستوى مع مرور الوقت. وأشاد أعضاء اللجنة بجودة التقرير بشأن إدارة الأصول والخصوم، وشددوا على أهمية مواصلة الرصد الدقيق لملامح إعادة التمويل في الأجل المتوسط، ولا سيّما في السنوات التي تشهد تركّزا أعلى لاستحقاقات الإصدارات الخاصة. وأشار بعض الأعضاء إلى أهمية الحفاظ على حوار فاعل مع وكالات التصنيف لضمان الشفافية وتعزيز الثقة في الإدارة المالية في الصندوق. وطُلبت توضيحات بشأن كيفية تأثير آلية تمرير تكاليف التمويل على العلاقة بين تسعير القروض وتكلفة الديون.

58- وقُدمت اقتراحات لزيادة الحد من المخاطر التشغيلية من خلال تحقيق المستوى الأمثل لهيكل الديون، والاستخدام المناسب لأدوات التحوط، وتعزيز رصد عملات سلة حقوق السحب الخاصة وتحليلها.

59- وأوضحت الإدارة أن احتياطيات السيولة مصممة لتغطية احتياجات السيولة المقبلة، ولا سيّما عمليات صرف القروض وسداد الديون. وعلى الرغم من قوة نسبة السيولة، تستمر النقاشات الداخلية بشأن المستوى الملائم لهذه الاحتياطات. ولوحظ أن نسب السيولة تتقلب خلال السنة، حيث تتسارع عمليات الصرف عادة في نهاية العام، مما يؤدي إلى اختلاف النسب في نهاية ديسمبر/كانون الأول مقارنة بالإبلاغ في منتصف العام.

60- وأكدت الإدارة أن مخاطر إعادة التمويل لا تزال مجال تركيز رئيسي. ويشمل الإطار الحالي خطة تمويل سنوية مع إمكانية تمويل جزء من احتياجات السنة التالية مقدما. وأشارت الإدارة إلى إمكانية تمديد أفق التمويل المسبق إلى عامين، ما يسمح بزيادة حجم التمويل المسبق وتوفير مرونة أكبر في الوصول إلى الأسواق.

61- وأوضحت الإدارة أن آلية تمرير تكلفة التمويل كانت مطبقة منذ نحو عام وأن التكلفة الكاملة للتمويل، بما في ذلك تكاليف التحوط، جرى تمريرها إلى القروض العادية.

62- وأوضحت الإدارة كذلك أنه على الرغم من إصدار الديون بعملات مختلفة، فإن جميع التعرضات الممولة بالديون محوطة بالكامل وتجري مبادلتها باليورو أو الدولار الأمريكي بما يتماشى مع احتياجات إدارة الأصول والخصوم. وقد أزال هذا النهج مخاطر صرف العملات الأجنبية على الجزء الممول بالديون من قائمة الموازنة. وتمثل القروض المقوَّمة بحقوق السحب الخاصة قروضا تيسيرية ممولة من حقوق المساهمين،

ولديها القدرة على استيعاب المخاطر المرتبطة بها. وتدار بدقة مخاطر أسعار الفائدة على الإقراض المموّل بالديون، وتُمرّر تكاليف التمويل بالكامل إلى منتجات القروض ذات الصلة.

الحصيلة والمتابعة: اعتبر أن التقرير قد استعرض وسيُقدَّم إلى دورة المجلس التنفيذي المقبلة للعلم.

البند 8 من جدول الأعمال – برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2026 (AC 2025/179/R.10) – للموافقة

الحصيلة والمتابعة: استعرضت اللجنة الوثيقة ووافقت عليها من دون أي اعتبارات إضافية.

البند 9 من جدول الأعمال – برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2026، وتوقعات الميزانية للفترة 2027-2028، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2026 وخطته الإرشادية للفترة 2027-2028 (AC 2025/179/R.11) – للاستعراض

63- يرجى الرجوع إلى التقرير المنفصل للجنة مراجعة الحسابات بشأن هذا البند (EB 2025/146/R.19).

البند 10 من جدول الأعمال - الموارد المتاحة لعقد الالتزامات (AC 2025/179/R.12) – للاستعراض

64- أُبلغت اللجنة بأن الموارد المتاحة لعقد الالتزامات في عام 2026 قد قُيّمت مع مراعاة كل من الحفاظ على القوة المالية للصندوق وتنفيذ برنامج القروض والمنح الموافق عليه.

65- واقترحت الإدارة أن يخول المجلس التنفيذي الرئيس، في عام 2026، إبرام اتفاقات قروض ومنح تصل قيمتها إلى 1.562 مليار دولار أمريكي، مع مرونة لزيادة هذا المبلغ بنسبة تصل إلى 10 في المائة، بحد أقصى قدره 1.718 مليار دولار أمريكي، إذا سمحت الموارد بذلك. وقُدّر مظروف الصرف المتوقع للقروض والمنح في عام 2026 بمبلغ 1.02 مليار دولار أمريكي.

66- ولدعم هذا البرنامج، من المتوقع أن تشمل خطة التمويل لعام 2027 اقتراضا جديدا بقيمة 496 مليون دولار أمريكي، يتكون من موارد تيسيرية وغير تيسيرية. وأشارت الإدارة إلى أن، رهنا بظروف السوق، هناك مرونة في تركيز صرف الموارد في البداية بما يصل إلى 70 مليون دولار أمريكي من خطة التمويل لعام 2027. ومن المتوقع أن يظل رأس المال القابل للتخصيص مستقرا بشكل عام في الأجل المتوسط، مع انخفاض طفيف من 36 في المائة في نهاية عام 2025 إلى 35 في المائة بحلول عام 2030. وأظهرت نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أن الصندوق سيكون قادرا على الوفاء بالتزاماته في ظل السيناريو الأساسي.

67- ولوحظ أن التأخيرات المحتملة في المساهمات واختلالات السوق وتقلبات العملات قد تؤدي إلى حدوث تفاوتات، وتؤثر على القدرة على الصرف، ما يتطلب إجراء تنقيح لبرنامج القروض والمنح خلال الدورة للحفاظ على الامتثال للنسب المالية.

68- وأعيد التأكيد على أن الاقتراض يشكل مكونا أساسيا في إطار موارد الصندوق، إذ يدعم العمليات مع الحفاظ على مستويات كافية من السيولة ورأس المال. وأشارت الإدارة إلى أن نهج خط أساس تجديد الموارد المستدام يضمن تغطية المنح وتكاليف التشغيل بالكامل من خلال المساهمات الجديدة، ما يحمي قاعدة حقوق المساهمين في الصندوق.

69- ورحب أعضاء اللجنة بوضوح العرض وطلبوا مزيدا من التفاصيل عن الاقتراض غير التيسيري المتوقع لعام 2026. ووُجه انتباه خاص إلى الحاجة إلى مواصلة التركيز على النقص المحتمل في المساهمات والأرصدة غير المصروفة المرتفعة باستمرار.

70- وأوضحت الإدارة أن من المرجح هيكلة الاقتراض كمجموعة من الأدوات، بما في ذلك المعاملات القائمة على السوق مثل الإصدارات الخاصة والسحوبات في إطار تسهيلات القروض السيادية القائمة. وأشارت

الإدارة إلى أهمية الحفاظ على حضور في السوق على أساس سنوي مع الاستفادة أيضا من التسهيلات الائتمانية المتاحة. وفيما يتعلق بالأرصدة غير المصروفة، أشارت الإدارة إلى أن القدرة على الصرف في عام 2025 والحجم الأوّلي في عام 2026 متوائمان مع الطلب المتوقع من ذخيرة المشروعات، ومن المتوقع أن تكون كافية لتلبية احتياجات الصرف المتوقعة.

الحصيلة والمتابعة: اعُتبر أن الوثيقة قد استُعرضت وهي تُقدم إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها.

البند 11 من جدول الأعمال – مكتب الشؤون الأخلاقية

(أ) خطة عمل مكتب الشؤون الأخلاقية في الصندوق لعام 2026 (AC 2025/179/R.13) – للاستعراض

71- رحب الأعضاء بخطة عمل مكتب الشؤون الأخلاقية في الصندوق لعام 2026 وطلبوا توضيحا بشأن نطاق وحدود التوقعات المتعلقة بالسلوك الشخصي على الإنترنت، مشددين على الحاجة إلى تحقيق توازن بين الاستخدام المسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي واحترام الأنشطة الخاصة للأفراد على الإنترنت. وأوضح مكتب الشؤون الأخلاقية أن التوجيهات بشأن السلوك الشخصي على الإنترنت موجودة بالفعل من خلال إطار آداب التعامل على وسائل التواصل الاجتماعي، الذي يشجع على المشاركة المسؤولة مع التحذير من المنشورات التي يمكن تفسيرها على أنها تمثل الصندوق.

72- وطلب الأعضاء أيضا توضيحا بشأن كيفية تكييف ضمانات النزاهة في عمليات القطاع الخاص، بما في ذلك الحاجة المحتملة إلى فترة فاصلة للموظفين الذين يتعاملون مع الكيانات الخاصة ذات الصلة. وأوضح مكتب الشؤون الأخلاقية أنه يجري وضع إطار مصمم خصيصا لتضارب المصالح فيما يتعلق بعمليات القطاع الخاص، مع التركيز على الكشف الاستباقي والتوصية بفترات فاصلة للموظفين الذين لهم ارتباطات سابقة بكيانات خاصة قبل المشاركة في العمليات ذات الصلة.

73- وطُرحت أسئلة بشأن نُهج الوساطة، وتحديدا الاستخدام المحتمل للوسطاء الداخليين مقابل الوسطاء الخارجيين، وفوائد وتحديات كل منهما. وردّ مكتب الشؤون الأخلاقية بأنه يفضّل الوسطاء الخارجيين لضمان الحياد والتغطية العالمية والفعالية من حيث التكلفة، مشيرا إلى المسائل المحتملة المتعلقة بالثقة وتضارب المصالح عند استخدام الوسطاء الداخليين.

74- وأخيرا، رد مكتب الشؤون الأخلاقية على استفسار بأن المكتب سيعطي الأولوية، إذا توافرت موارد إضافية، لتعزيز برنامجه التدريبي من خلال مزيد من الجلسات التفاعلية والحضورية المتعلقة بالشؤون الأخلاقية، وذلك لتكملة الدورات الإلزامية التي تقدم عن طريق الإنترنت، مع إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا لزيادة المشاركة.

الحصيلة والمتابعة: استعرضت اللجنة الوثيقة وأيدت تقديمها إلى المجلس في دورته المقبلة لإقرارها من خلال إجراء التجميع.

البند 12 من جدول الأعمال – الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار في الصندوق (AC 2025/179/R.14 + Add.1 + Add.2) - للاستعراض

75- عرضت الإدارة الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار في الصندوق إلى جانب الاستعراض السنوي لإطار الرقابة على استثمارات الصندوق. وأشير إلى أن كلا الوثيقتين جرى استعراضهما واعتمادهما داخليا من جانب لجان إدارة المخاطر.

76- وأوضحت الإدارة أن التعديلات المقترح إدخالها على بيان سياسة الاستثمار تهدف إلى تعزيز الكفاءة والوضوح. وعلى وجه الخصوص، بُسّط بيان سياسة الاستثمار من خلال إلغاء المنهجيات التقنية والتشغيلية

للغاية التي تُعد أكثر ملاءمة للمبادئ التوجيهية التشغيلية أو الاستثمارية الداخلية، ما يسمح للسياسة نفسها بالتركيز بصورة أوضح على الحدود والولايات والمسؤوليات. وأشارت الإدارة أيضا إلى أن التغييرات في إطار الرقابة على استثمارات الصندوق تعكس المواءمة مع الهيكل التنظيمي المحدث للصندوق. وطلبت الإدارة من اللجنة تأييد التعديلات المقترح إدخالها على كل من بيان سياسة الاستثمار وإطار الرقابة.

77- وأعرب الأعضاء عن دعمهم للتعديلات المُقترحة، مشيرين إلى قيمة بيان سياسة الاستثمار المبسط القائم على المبادئ، وذكروا في تعليقاتهم أن هذا النَهج سيحسن الإشراف من خلال تعزيز التمييز بين السياسة الاستراتيجية والتنفيذ التقني.

78- وأكدت الإدارة أن التغييرات المُقترحة تشكل جزءا من تطور إطار الحوكمة في الصندوق، بما يعكس زيادة النضج المؤسسي والتوزيع الأكثر وضوحا للمسؤوليات بين المجلس التنفيذي والإدارة. وأشارت الإدارة أيضا إلى إمكانية اقتراح تحسينات إضافية على بيان سياسة الاستثمار في المستقبل، والعمل مسبقا مع المجلس التنفيذي لضمان تحقيق توازن مناسب بين الإشراف على السياسات والمرونة التشغيلية.

الحصيلة والمتابعة: اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت وهي تُقدم إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها من خلال إجراء التجميع.

البند 13 من جدول الأعمال – تقرير عن وضع مساهمات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (AC 2025/179/R.15) - للاستعراض

79- قدمت الإدارة تحديثا عن وضع مساهمات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ولوحظ أن الصندوق تلقى تعهدات إضافية ووقع أول قرض مناخي من قروض الشركاء الميسرة مع كندا بمبلغ إجمالي قدره 263 مليون دولار كندي، أي ما يعادل نحو 187 مليون دولار أمريكي. ويمثل ذلك قرضا مهما وتاريخيا من قروض الشركاء الميسرة، ومن شأنه أن يساعد الصندوق في تحقيق أهدافه المالية وفي المساهمة في جهود التنمية المستدامة. وبلغ مستوى التعهدات في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق 1.56 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 83 في المائة من الهدف الإجمالي، مما يعكس تحسنا مقارنة بفترة الإبلاغ السابقة. وأفادت الإدارة أيضا بتلقيها أدوات مساهمة إضافية، لتصل القيمة الإجمالية لأدوات المساهمة إلى 1.25 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 80 في المائة من إجمالي التعهدات. واعتُبر ذلك مؤشرا على استمرار الدعم القوي من الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تحصيل مساهمات أخرى منذ تاريخ إصدار التقرير. وبلغت المدفوعات في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الآن 568 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 36 في المائة من التعهدات الإجمالية.

80- وسيستمر تقديم تحديثات منتظمة بشأن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق خلال الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي ولجنة مراجعة الحسابات.

الحصيلة والمتابعة: أحاطت اللجنة علما بالتحديث، وأعربت عن تقديرها للتقدم المحرز، ووافقت على تقديم التقرير إلى المجلس التنفيذي للعلم.

البند 14 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

81- لم تناقَش أي بنود أخرى تحت بند "مسائل أخرى".